

تحالف المنصوري يرى النور ويمر إلى اختبار تجانسه

الأغلبية تجتاز امتحان رئاسة مجلس النواب

الرياض | الجبالي بنطيمة

أنهت فاطمة الزهراء المنصوري بناء أغليبتها الحكومية، قبل استعداد التحالف الحكومي للمرور لتسليم مرشحه المشترك لرئاسة مجلس النواب. وتسارعت وتيرة بناء التحالف الحكومي، بعد أن حصل إدريس لشكر، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، على تفويض المجلس الوطني للحزب لعقد آخر جولة في مشاورات هندسة الحكومة، ما جعله ينتقل مباشرة من مقر الحزب للمشاركة في وجبة عشاء، دعت إليها رئيسة الحكومة فاطمة الزهراء المنصوري، بمعية قادة حزب الاستقلال والتقدم والاشتراكية.

ويبدو أن «عشاء» قيادات التحالف الحكومي ليلة السبت الماضي أكمل عقد التحالف الحكومي بحسم الاتحاد الاشتراكي لموقفه من الدخول في تحالف فاطمة الزهراء المنصوري، بعد تلميح قصير بعدم المشاركة، في حال استمرار قادة الإصالة والمعاصرة بالتلويح بوجود من يعوض غياب الاتحاد في حال أختر المعارضة، وهو ما اعتبرته مصادر اتحادية انتقاصا من «كبرياء الكاتب الأول» خاصة بعدما خير بين المشاركة بدون شروط مسبقة، أو ترك المجال لحزب الحركة الشعبية الذي كان على استعداد للمشاركة في تحالف المنصوري دون اعتراضات.

ولخص إدريس لشكر رده على «الاستفزاز» الذي تلقاه من قادة التحالف الحكومي المقبل بالقول أن الحكومة ليست متجرا (بيسري) تختار فيه سلعا وترفض أخرى، معتبرا أن الأهم هو البحث عن حكومة سياسية قوية. واستطاعت المنصوري أن تضمن عدم وقوع حوادث في منتصف الطريق، بتوقيع ميثاق الأغلبية، وإعلان الهيكلية الحكومية، الرباعية، التي اعتبرت مصادر داخل الإصالة والمعاصرة أنّ المنسقة الوطنية للحزب كانت «جد مرنة» في مقترحاتها بشأن الخائب الممكن إسداها لكل حزب من الأحزاب المشاركة في التحالف الحكومي».

ويبدو أن مقترحات المنصوري للحقائب الوزارية لحفاظها السباسبين اصطلمت بعدم وجود «بروفايالات» قادرة على قيادة القطاعات المقترحة، حسب ما حصلت عليه الجريدة من إفادات دون معرفة ما إن كانت رئيسة الحكومة ستستجيب لهذا العامل الضاغط، خاصة وأنها قررت تشكيل حكومة بإقطاب وزارية، تشترك الأحزاب الحليفة في تسيرها.



من بينها قانون الأسرة والقانون الجنائي وقضايا التعليم والصحة والتشغيل

ملفات ساخنة تنتظر الحكومة الجديدة

رضوان البلدي

البرلمان ومناقشة مقتضياته من طرف الحكومة والفرق النيابية. كما ينتظر أن تخبر النصوص المرتبطة بالقضاء الرقمي نقاشا حول مدى ملائمة العقوبات والضمانات القانونية مع التطورات التكنولوجية، والحاجة إلى مواجهة التشهير والأخبار الزائفة دون المساس بالحقوق والحريات المكفولة دستوريا.

وتتقدم مراجعة مدونة الأسرة بدورها قائمة الملفات ذات الحساسية المرتبطة والحقوقية، بالنظر إلى ارتباطها المباشر ببنية الأسرة المغربية وقضايا الزواج والطلاق والحضانة والنيابة القانونية على الأطفال.

وبعد تقديم مقترحات المراجعة وتشكيل لجنة حكومية لصياغة التعديلات، ينتظر أن يشكل انتقال المشروع إلى المسار التشريعي محطة حاسمة في تحديد الصيغة النهائية للمقتضيات المقترحة، ومن بينها سن الزواج، وتبدير المسؤولية القانونية للأبوين، وتقليص آجال البث في قضايا الطلاق.

ويرتقب أن يستمر النقاش بشأن تحقيق التوازن بين المرجعية الدينية والاختيارات المجتمعية ومبادئ المساواة وحماية حقوق النساء والأطفال، بما يجعل هذا الملف من أبرز الاختيارات التي ستواجه الحكومة والبرلمان خلال الولاية الجديدة.

ولا تقل الملفات الاقتصادية والتجارية أهمية عن الأوراش الاجتماعية، إذ ينتظر أن يتواصل العمل على مراجعة عدد من النصوص المرتبطة بالالتزامات والعقود والتوثيق وتنظيم المعاملات التجارية، إلى جانب مشاريع تروم تحديث الإطار القانوني لبعض المهن والأنشطة.

في انتظار لحظة الحسم الفاصلة أواخر الشهر الجاري

الصحراء.. نهاية مشاورات مفارقة بمجلس الأمن

وأضافت المصادر ذاتها أن المبعوث الشخصي حدد عائقين رئيسيين أمام إحراز تقدم سياسي، أولهما استمرار حوادث إطلاق النار وعدم الالتزام باتفاق الوقف الموقع سنة 1991، ما يهدد الاستقرار الميداني، وثانيهما ضعف الثقة بين الأطراف، الذي يعرقل تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق اختراق حقيقي وتقدم ملموس في المفاوضات.

وفي هذا السياق شدد دي ميستورا على ضرورة معالجة هذه العقبات بالتوازي مع مواصلة الجهود الدبلوماسية بدعم مباشر من مجلس الأمن الدولي، مشيرا، وفق المصدر نفسه، إلى استمرار التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحاملة القلم بشأن ملف الصحراء، من أجل تذليل الصعوبات ودفن العملية السياسية إلى الأمام.

وتسمح هذه المعطيات مع مضامين تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الصادر في فاتح أكتوبر الجاري تحت الرمز 781/S/2026، الذي تناول تطورات الوضع الميداني والمساعي السياسية، في أعقاب اعتماد مجلس الأمن القرار 2797 لسنة 2025.

أنهى أعضاء مجلس الأمن الدولي، يوم الخميس الأخير، جلستي المشاورات المغلقة لأعضاء الهيئة التنفيذية لمجلس الأمن، حول «مينورسو»، والمبرجتين سلفا، تمهيدا للجلسة الحاسمة المبرمجة نهاية الشهر الجاري، التي ستعنى مسودة قرار أممي جديد يفصل في مسار المسلسل الأممي والبعثة الأممية.

وقدم ستافان دي ميستورا، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء، والأكسندر إيفانكو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة المينورسو، خلال هذه المشاورات إحاطتهما بشأن التطورات الميدانية وأفاق العملية السياسية. وأكدت مصادر أممية في تصريحات إعلامية أن دي ميستورا وضع أمام أعضاء المجلس وثائق تتضمن توصياته وخلاصات اتصالاته الأخيرة مع أطراف النزاع، في إطار الجهود الرامية إلى دفع المسار السياسي نحو حل متوافق عليه، وذلك بالتزامن مع اقتراب موعد البث في تحديد ولاية المينورسو، المنتهية في 31 أكتوبر الجاري.

سقوط متهمين بالتلاعب في الدقيق المدعم

فاس | روشدي التهامي

قررت النيابة العامة بعد استنطاقها شخصين كانا ينشطان ضمن شبكة التلاعب بالدقيق المدعم متابعتهما في حالة اعتقال مع إيداعهما بالسجن المحلي بوركايين. بعد أن وجهت إليهما تهما تتعلق بـ«التزوير في محرر تجاري وعرفي واستعماله والارتشاء وصنع عن علم إقرار أو شهادة تتضمن وقائع غير صحيحة والمشاركة في ذلك».

ويواصل الفريق الأمني المتخصص التحقيق مع أرباب مطاحن وتجار وممثلي السلطات المحلية ومسؤولين بالمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني ممن لهم علاقة بسلسلة توزيع الدقيق المدعم، في انتظار اتخاذ الإجراءات القضائية اللازمة في حق كل من يثبت ارتباطه بهذه الأفعال الإجرامية.

يذكر أن النيابة العامة المختصة حركت ملف هذه القضية بناء على شكايات توصلت بها من أرباب المطاحن وتجار الدقيق، تشير إلى وجود تلاعب في توزيع الدقيق المدعم، حيث تمت الاستفادة منه بإعادة بيعه بالسعر المحدد في السوق.

وكانت الفرقة الاقتصادية والمالية بالمصلحة الولائية للشرطة القضائية بفاس قد تمكنت من تفكيك شبكة متخصصة في التلاعب بالدقيق المدعم بتعليمات من النيابة العامة المختصة.

أمطار قوية وسيول جارفة تؤدي إلى انهيارات وانجرافات للتربة ووفيات بجهة مراكش

عواصف الخريف.. خسائر مادية وبشرية

الأحداث المغربية

وحسب بلاغ للمديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك بإقليم الحوز، توصلت «الأحداث المغربية» بنسخة منه، فإن التدخلات لا تزال متواصلة بهدف إعادة فتح جميع المقاطع المتضررة في أقرب الأجل، في إطار تنسيق محكم مع السلطات المحلية ومصالح الدرك الملكي والوقاية المدنية وكافة الشركاء المعنيين.

كما خلفت السيول الجارفة، حسب مصدر من عين المكان، مصرع سائق جرفته المياه على مستوى منطقة آماسين التابعة لجماعة ويركان عثر على جثته بالقرب من دوار العزيب. وتسببت السيول في خسائر مادية على مستوى مركز أسني، حيث جرفت المياه عددا من ممتلكات المواطنين أغلبها سلع وأغراض خاصة.

وقطعت السيول الجارفة المقطع الطرقي الرابط بين مركز أسني وإمليل، إثر انجراف التربة والصخور وتمكنت المصالح التقنية بإقليم الحوز من إعادة حركة السير بحضور عامل الإقليم.

بعد تلويح موهبي سيارات الأجرة بالزيادة في التعريفة

النقل والمحروقات.. قلق وترقب

محمد عارف

وتؤكد الجامعة أن الأمر لم يعد يتعلق بمطالب أو دعوات من طرف مهنيي سيارات الأجرة لمراجعة التعريفة، وإنما يتعلق وفق المعطيات المتوفرة، برزادات تم اعتمادها والشروع في تطبيقها على المستهلكين.

وتعتبر الجامعة أن هذه الوضعية



تطرح إشكالا واضحا، بالنظر إلى القرار الذي اتخذته الحكومة برئاسة رئيس الحكومة في 30 شتنبر 2026، والقاضي بمواصلة الدعم المباشر والاستثنائي لمهنيي النقل مع ملائمة قيمته مع تطورات أسعار المحروقات. والأهم من ذلك، تصفيف الجامعة، أن الحكومة ربطت مواصلة هذا الدعم بهدف واضح يتمثل في الحفاظ على تعريفة خدمات النقل العمومي الحالية دون أي زيادة على المواطنين. وتساءلت الهيئة الحقوقية بكل وضوح في بلاغها: عن من يحمي المستهلك؟ فإذا كانت الدولة قد قررت مواصلة الدعم العمومي للقطاع، بل وملائمة قيمته مع ارتفاع أسعار المحروقات، وكان من بين الأهداف المعلنة لهذا القرار الحفاظ على التعريفة الحالية دون زيادة على المواطنين، فكيف يمكن في المقابل أن يجد المستهلك نفسه أمام زيادات جديدة في تعريفة سيارات الأجرة؟ وشددت الجامعة على أن المستهلك لا ينبغي أن يتحمل العبء مرتين، مرة من خلال مساهمته في تمويل الدعم العمومي الموجه للقطاع، ومرة ثانية من خلال تحميله زيادات في تكلفة الخدمة التي يستعملها.

كما أكدت الجامعة أن دعم المهنيين لا يعني بأي حال من الأحوال التخلي عن حماية المستهلك، وأن دفاع المهنيين عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية

حق مشروع، لكن ممارسته يجب أن تتم في إطار القانون والمؤسسات، وليس من خلال فرض تعريفة جديدة على المستهلك كإمر واقع. وشددت الجامعة على أن تحديد التعريفة ومراجعتها من اختصاص الجهات الإدارية المختصة، ولا يمكن أن تتحول الزيادة المفروضة ميدانيا إلى واقع ملزم للمواطن مجرد اعتمادها من طرف بعض المهنيين.

وتؤكد الجامعة أن مسؤولية الدولة لا تنتهي عند صرف الدعم العمومي، وإنما تمتد إلى ضمان تحقيق الغاية التي أعلن من أجلها، وفي مقدمتها حماية القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على استقرار أسعار خدمات النقل.

إن الجامعة لا تطالب بإلحاق الضرر بالمهنيين، ولا تتجاهل ارتفاع تكاليف استغلال سيارات الأجرة، وإنما تتمسك بمبدأ بسيط وواضح: فلا يجوز أن يستفيد القطاع من الدعم العمومي الموجه للتخفيف من آثار ارتفاع المحروقات، ثم يتحمل المستهلك في الوقت نفسه زيادة جديدة نتيجة الارتفاع ذاته.

لودوي قال إنها باتت واقعا ملموسا ولم تعد مجرد مخاطر افتراضية

مقاربة استباقية لصد الهجمات السيبرانية

م.م.م

الاقتصادية والاجتماعية في بلدانا.

وأبرز أن هذا المنتدى جاء ليكون فضاء للحوار الهادف حول التحديات التي يطرحها الأمن السيبراني، والبحث عن السبل الفعالة بمواجهتها من خلال مقاربات مشتركة لافتا إلى أن «نقطة الانطلاق هي الإقرار بواقع الهجمات السيبرانية التي لا يمكن تجاهله. فالهجمات السيبرانية لم تعد مخاطر افتراضية تقتنلها في اللقاءات المتخصصة، بل أصبحت واقعا ملموسا تواجهه الدول دون استثناء، بما فيها الدول المتقدمة».

وفي السياق ذاته، شدد الوزير على أنه «لم يعد من الممكن الاكتفاء بمعالجة الحوادث بعد وقوعها. والطلب مقاربة تقوم على الاستباقية والجاهزية والكشف المبكر والاستجابة. وهي مقاربة تتلخص من أعلى مستويات القرار داخل كل مؤسسة، وتشمل مختلف مكوناتها، كل حسب موقعه ومسؤولياته».

أكد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني، عبد اللطيف لوديي، أمس الإثنين بالرباط، أن تامين نظم المعلومات وتعزيز قدرتها على الصمود لم يعد أمرا اختياريا بل ضرورة تفرضها التحولات الرقمية. وقال لوديي، في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للفعاليات الأسبوع الوطني للأمن السيبراني، الذي تنظمه المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، التابعة لإدارة الدفاع الوطني تحت شعار «الأمن السيبراني في خدمة التحول الرقمي والتنمية»، أن «ما يجمعنا اليوم قناعة راسخة بأن تامين نظم المعلومات وتعزيز قدرتها على الصمود لم يعد أمرا اختياريا، بل ضرورة تفرضها التحولات الرقمية»، معتبرا أن «الأمن السيبراني وسيلة نسعى من خلاله إلى بناء فضاء رقمي آمن. ينبج فيه الانتقال الرقمي، الذي نعتبره ورشا ذا أولوية ومسارعا للتنمية